مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 06/ العدد: 01 (2022)، ص 127-143

# مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2020

# The contribution of small and medium enterprises and its role in creating jobs and alleviating unemployment in Algeria during the period 2020-2002

قطوش رزق [1]*

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

guettoucherizk@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/25 تاريخ القبول: 2022/04/14 تاريخ النشر: 2022/06/30

**مستخلص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم قراءة عن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر خلال الفترة (2002-2020)، باعتبارها إحدى الآليات والنظم التشغيلية الجديدة التي أثبتت فعاليتها في التجارب الدولية، لما لها قدرة على خلق مناصب شغل لتقليص نسبة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة بناء على بيانات متحصل عليها من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعلقة بنسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا، إلى أن هذا القطاع الحيوي أصبح من الآليات الفعالة في خلق مناصب العمل وساهم في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر وذلك من خلال تشجيع الشباب على انجاز مشاريع خاصة.

**الكلمات المفتاحية:** التشغيل؛ البطالة؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الجزائر.

**تصنيفات JEL: E24؛ C01.**

**Abstract :**

This article aims to provide an interpretation of the contribution of Small and medium-sized enterprises (SMEs) to alleviating unemployment in Algeria during the period (2002-2020), as it is one of the new operational mechanisms and systems that have proven effective in international experiences, because of their ability to create jobs to reduce the proportion of joblessness and achieving sustainable development and economic growth

The study, based on data obtained from the Ministry of Small and medium-sized enterprises related to the contribution of small and medium enterprises in employment to the total nationally employed labour, concluded that this vital sector has become one of the effective mechanisms in creating jobs and contributed to alleviating unemployment in Algeria, and that by encouraging young people to carry out special projects

**Keywords:** employment; unemployment; small and medium enterprises; Algeria.

**JEL Classification : E24; C01**

* المؤلف المرسل.

**مقدمة**

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا وفاعلا في استقطاب نسبة كبيرة من اليد العاملة والتخفيف من ظاهرة البطالة. بحيث تتطلب دراسة العلاقة بين البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتبع مسار تطور التغيرات التي تحدث على مستوى هذين المؤشرين والمدرجة في البحث أو حتى تلك الاتجاهات الديموغرافية التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على حجم السكان وهيكله وبالتالي على معدلات البطالة والتشغيل، كما ستتطرق هذه الدراسة إلى تشخيص واقع البطالة والتشغيل في الجزائر. ولأهمية هذه المؤشرات قمنا باستخدام عدة مؤشرات مهمة لسوق العمل، وقياسها حسب معايير منظمة العمل الدولية من أجل التعمق في تحليل سوق العمل الجزائري اهمها مؤشر نسبة البطالة.

يجري دراسة هذه الدراسة في ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول مختلف المفاهيم المتعلقة بظاهرة البطالة وتحليل تطور مؤشرات حجم العمالة العاطلة عن العمل في الجزائر. أما المبحث الثاني سنحاول فيه دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما المبحث الأخير يأتي ضمن دراسة تحليلية للخلفية النظرية والاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على سوق العمل ممهدين بغية الكشف عن مسار معدل البطالة رفقة متغير تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرج ضمن موضوع الدراسة.

**اشكالية الدراسة**

تعاني الجزائر من ارتفاع نسبة البطالة سجلت سنة 2020 ما نسبته 12.55،% مقارنة مع المتوسط العالمي للبطالة الذي بلغ ما نسبته 5.4 % سنة 2020، والتي تعد مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل أثارها على منظور المنهج العلمي. هذا ما أدى الى حتمية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في هذا الإطار أنشئت الجزائر عدة مؤسسات وسيطيه تعمل على تامين وظائف للبطالين وتساعدهم على إقامة استثمارات خاصة بهم، بمنح قروض ميسرة الفائدة وامتيازات جبائيه وإمدادهم بالمساعدات الفنية التي تنقصهم، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNACوالوكالة الوطنية لدعم الاستثمارANDI والبحث على ما يدعمها لتقوية نشاطها في ظل التحديات التي فرضتها عليها التغيرات المتلاحقة في عالم الأعمال. من خلال التحليل السابق نطرح السؤال الاتي:

**ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة في الجزائر؟**

من خلال هذه الاشكالية يمكننا طرح الاسئلة الفرعية التالية: **ما هو واقع البطالة في الجزائر؟، ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟، هل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في التقليل من البطالة؟**

**أهداف البحث**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الجوانب الأساسية المتعلقة بمفهوم البطالة والتعرف على واقع المؤسسات الصغرية والمتوسطة في الجزائر جراء مساهمتها في تحقيق اعلى مستويات التشغيل على اعتبارهما من المواضيع المهمة في السنوات القليلة الماضية والربط بين عنصري المؤسسات الصغرية والمتوسطة وظاهرة البطالة

## 1- واقع البطالة في الجزائر

### 1-1 تعريف البطالة

يمكن تعريفها على أنها " الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية، فلا تسهم في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها على ذلك ورغبتها في القيام بذلك، ولهذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، وبالتالي تنجم عنها خسارة للاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين (مبطوش، 2019).

وعرفت منظمة العمل الدولية العاطل على أنه "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى(OIT, 2000) . ويلاحظ أن التعريف الذي أوصت به منظمة (العمل الدولية) هو المتفق عليه دوليا ويجب أن تتوافر المعايير الثالثة الآتية كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث:

**أولا: أن يكون الفرد بدون عمل :work without** ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا

**ثانيا: أن يكون الفرد متاحة للعمل :Work for Available Currently** ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له باجر أو لحسابهم الخاص خلال مدة البحث، وبالتالي فإنه وفقا لهذا المعيار يكون الفرد قادرا ومستعدة للعمل إذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل السائد خلال مدة البحث، ومن ثم، يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل المباشر في المستقبل أي بعد مدة المسح.

**ثالثا: أن يكون الفرد باحثا عن عمل :work seeking** ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد أتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل باجر او لحسابه الخاص وبالتالي، فأنه وفقا لهذا المعيار يجب

أن يتخذ العاطلون خطوات جادة للحصول على عمل خلال مدة البحث مثل التسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة، والرد على الإعلانات، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء في ذلك (امعمر الازهر، 2021)،

والبطالة (أن يكون الفرد في سن العمل وقادرا عليه جسميا وعقليا وراغبا في أدائه ويبحث عنه ولا يجده مما يترتب عليه تعطله على الرغم من احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توافرت له فرص العمل) (حسن علي، 1989)كما حدد الديوان الوطني للإحصاء الشروط التالية في الشخص البطال (ONS, l'emploi et le chômage, données statistiques, n°226 L'Office National des Statistiques, 1995)

- أن يكون سنه ما بين 15 سنة و64 سنة، وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك؛

-أن لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء الإحصاء؛

-أن يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل أي باحث عن العمل.

### 2-1 مؤشر نسبة البطالة

يعتبر مؤشر نسبة البطالة المؤشر الرئيس لقياس مدى حيوية سوق العمل. ويعتبر من المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد أي بلد، وأن السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد تسعى لبقاء هذا المعدل ضمن الحدود الدنيا معظم الوقت قدر الامكان (حسين مجيد و عبد الجبار، 2004)، وأحد الطرق العالمية لقياس نسبة البطالة هو قسمة عدد العاطلين عن العمل (عدد القوى العاملة -عدد المشتغلين) على عدد القوى العاملة.

**نسبة البطالة = (عدد العاطلين عن العمل/ عدد القوى العاملة) x 100**

ويحدد هذا المؤشر عند قياسه، بطرق معترف بها عالميا، نسبة الأشخاص في قوة العمل الذين لا يشتغلون ولكنهم يبحثون عن وظيفة. ومؤشر نسبة البطالة ليس بالتحديد مؤشراً للفقر بالرغم من وجود علاقة طردية بينهما، حيث إن قياس الفقر يحتاج إلى مؤشرات أخرى لها علاقة بالدخل والأجور.

يسمح معدل البطالة بمقارنة حجم البطالة بين البلدان المختلفة، فكلما ارتفع هذا المعدل، أشار ذلك إلى حجم وعمق المشكلة بالنسبة لاقتصاد البلد المعني، لهذا تسعى جميع الدول إلى تقليص حجم البطالة في سوق العمل المحلي، وبخاصة البطالة طويلة المدى نظراً للعلاقة الطردية مع الفقر.

### 3-1 تطور البطالة في الجزائر

شكلت البطالة في الجزائر ضغط كبير على الاقتصاد الجزائري، لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على نفسية الفرد، وعلى ازدهار واستقرار المجتمع، وبالنسبة لمؤشر نسبة البطالة في الجزائر، فقد تم تقديره في هذه الدراسة لفترة ثمانية عشرة سنة (18) كما هو موضح في الجدول رقم (1)

**الجدول رقم (01): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)**

| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة % | 25.7 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.51 | 13.8 | 11.33 |
| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| معدل البطالة % | 10.17 | 9.96 | 9.97 | 11 | 9.83 | 10.6 | 11.76 |
| السنوات | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | | |
| معدل البطالة % | 10.5 | 11.7 | 11.6 | 11.7 | 12.55 | | |

**المصدر**: (من اعداد الباحثة، 2022)

إن حجم البطالة يمثل عدد العمال النشطين اقتصاديا ولا يشتغلون أين يمكن من خلال الجدول السابق ملاحظة ما يلي:

- ✓ انخفاض عد العاطلين عن العمل من 25% سنة 2002 الى 11.7% سنة 2019، كما سجلت أقل نسبة سنة 2013 بقيمة قدرت 9.83 % تزامنا مع نهاية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وبداية فترة تثبيته، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ارتفاع محسوس في سنة 2020 لعدد العاطلين عن العمل يعود السبب الرئيسي إلى زيادة السكان النشطين في هذه السنة نتيجة بوادر الانفراج والنمو السكاني السريع، والزيادات المستقبلية المتوقعة في القوى العاملة بين الشباب، ونتيجة لذلك، من المرجح أن تستمر هذه البطالة لدى الشباب مرتفعة على المدى المتوسط.

### 2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال، حيث وجدت العديد من الوحدات الاقتصادية، كان أغلبها صغير الحجم، يملكها الأوروبيون، ثم خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم ليتم تهميشها مع انطلاق تنفيذ المخططات التنموية، وما فتئ ذلك أن يستمر

مع نهاية القرن الماضي نظرا لوجود العديد من الهيئات التي عمدت السلطات العمومية على تخصيصها لتشجيع هذا النوع.

**1-2 تعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالرغم** من أهمية توحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسط وانتشارها الكبير في كافة دول العالم إلا أن هناك تباين في أراء المتخصصين في وضع تعريف موحد لها، وذلك من بلد إلى آخر وفي بعض الأحيان في نفس البلد (بورنان ، 2014) يمكن التعريف بهذا النوع من المؤسسات بدءا من تحديد مفهوم البنك الدولي ثم المفهوم الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتحليل تطورها العددي.

**أ-تعريف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي :

- المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من10 موظفين، واجمالي أصولها أقل من100 ألف دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100ألف دولار أمريكي
- المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى3 ماليين دولار أمريكي ولا يقل عن 100 ألف دولار أمريكي
- المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق15 مليون دولار أمريكي، فما زاد عن ذلك فيصنف بالمؤسسات الكبيرة

**ب- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :** يُعرف القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القالون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مادته الخامسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها 1 : مؤسسة إنتاج السلع و /أو الخدمات تشغل من واحد إلى مائتين و خمسين شخصا بصفة دائمة خلال سنة واحدة متعلقة بآخر اشاط محاسبي مقفل، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية المليار دينار جزائري، و تستوفي معيار الاستقلالية (بوقصبة، 2017)

ليفصل في مواده (08) (09) (10) المعايير المحددة لتصنيفها ما بين متوسطة، صغيرة، وصغيرة جدا، والتي ألخصها في الآتي:

**الجدول رقم (02): معايير تصنيف المؤسسات المتوسطة، الصغيرة، والصغيرة جدا**

| | عدد المستخدمين | رقم الأعمال (مليون دج) | الحصيلة السنوية (مليون دج) |
|---|---|---|---|
| المؤسسات المتوسطة | 250-50 | 4000-400 | 1000 -200 |
| المؤسسات الصغيرة | 49-10 | لا يتجاوز400 | لا يتجاوز200 |
| المؤسسات الصغيرة جدا | 9-1 | أقل من 40 | لا يتجاوز20 |

**المصدر:** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ، العدد 02 بتاريخ 11 يناير . 2017 .)

للإشارة فإن المشرع الجزائري اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة1996 ، والذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يرتكز هذا التعريف على ثلاثة معايير كمية وهي :عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار نوعي واحد ألا وهو معيار الاستقلالية.

**2-2 منظومة دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

بعد تخلي الجزائر عن فلسفة الاقتصاد الموجه، وانتقالها إلى اقتصاد السوق مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أدركت الجزائر الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت هذه الأخيرة إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .ومن بين أجهزة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي :

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1994) حاليا تم دمجها مع وزارة الصناعة والمناجم، وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في تطوير القطاع المذكور، ومنها نذكر :المشاتل وحاضنات الأعمال، مراكز التسهيل، المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

–الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) (1994)؛

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) (1996) ؛

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) (2001)؛

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) (2002) ؛

.- مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل(2003)

- انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله (2003).

- انشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وعمله (2003)

- انشاء صندوق استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004)

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.ENGEM) (2004)

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(ANDPME) (2005). (ياسر، 2018)

- صدور المرسوم م التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال"

- قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائيه جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما تلك التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للبلاد على المدى المتوسط. (بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، و الوالي فاطة، 2020)

## 3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا بارزا ترافقت مع التحولات لاقتصادية التي عاشتها الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال معطيات الجدول كالأتي:

تبين الدراسات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التطور الايجابي والتدريجي لهذه المؤسسات، ففي بداية التسعينات كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا أساسيا من المؤسسات الصناعية العمومية، حيث كانت 80%من القدرات الصناعية أما20% المتبقية فهي عبارة عن صناعات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص، وفي دراسة للديوان الوطني للإحصائيات أجريت في أكتوبر 2000فإن 62000 مؤسسة أنشأت ما بين 1990و،2000 وقبل 1995لم يكن هناك سوى 29000مؤسسة، وهو ما يمثل 46.82%من مجموع الأنشطة الموجودة (رحيم و ادريس، 2006) .

**الجدول رقم (03) :تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2002-2020**

| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| م الخاصة | 261075 | 287799 | 312181 | 341914 | 376028 | 410293 | 518900 |
| م العمومية | 788 | 788 | 778 | 874 | 739 | 666 | 626 |
| المجموع | 261 863 | 288587 | 312959 | 342788 | 376767 | 410959 | 519526 |
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| م الخاصة | 624478 | 618515 | 658737 | 711275 | 777259 | 851511 | 934037 |
| م العمومية | 591 | 557 | 572 | 557 | 557 | 542 | 532 |
| المجموع | 625069 | 619072 | 659309 | 711832 | 777816 | 852053 | 934569 |
| م الخاصة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | | |
| م العمومية | 1022231 | 1074236 | 1141602 | 1193096 | 1230844 | | |
| المجموع | 390 | 267 | 261 | 243 | 229 | | |
| م الخاصة | 1022621 | 1074503 | 1141863 | 1193339 | 1231073 | | |

**المصدر:** وزارة الصناعة

**Source :** (Ministère de l'Industrie et des Mines', (N°33,2018),(N°32,2018) (N°30,2017), (N°28,2016),(N°26,2015), (N°24,2014), (N°22,2013), (N°20,2012). N° 4 , N°6 , N°10, 2019, n° 36.2020)

من خلال الجدول نلاحظ وبسبب التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع مؤسسات النقد الدولية يتبين من أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث بلغ 863 261 سنة 2002.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه النمو المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و من سنة إلى أخرى، فقد انتقل تعدادها من 261853 مؤسسة في سنة 2002 إلى 1.231.073 مؤسسة سنة 2020 أي بنمو يفوق 78 % ما بين السنتين، كما مثلت مؤسسات القطاع الخاص ما يفوق 99% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال كل سنوات فترة الدراسة، في حين عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا كبيرا من 778 مؤسسة سنة 2002 إلى 229 مؤسسة خلال سنة 2020 .حيث يرجع هذا النمو إلى التوسع و الدعم المقدم من قبل الدولة لتشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة عبر برامجها التنموية المعتمدة (2001-2019). وهنا يمكن إعطاء شهادة تفوق عن تطورها خلال العام الثاني من فترة المخطط الخماسي (2015-2019)، حيث استحوذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2016 على ما نسبته 96.99 من مجموع هذه المؤسسات، بينما تناقص عدد المؤسسات العامة ب 94. خلال نفس الفترة. مع ملاحظة اختفاء العديد من المؤسسات بعدة قطاعات اقتصادية باستثناء قطاع البناء والتشييد الذي تراجعت أعداده بـ 533 مؤسسة(Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018)

علما بأن غالبية مؤسسات القطاع الخاص، هي مؤسسات مصغرة، ترتكز أنشطتها أساسا، في قطاع البناء والأشغال العمومية، والتجارة والنقل والمواصلات.

## 4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل والحد من البطالة

في ظل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لفترة طويلة مبنيا على افتراضات حول أثارها الإيجابية الكامنة على النموء والتشغيل، ومع تطور قواعد البيانات القطرية والدولية، زاد اهتمام واضعي السياسات بالتعرف على تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية بشكل عام والتشغيل بشكل خاص.

## 1-4 تحليل عنصري حجم وعمر المؤسسة وعلاقتهما بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتشغيل

نتيجة للبحوث العديدة التي بينت في الولايات المتحدة وأماكن أخرى في العالم أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة كان مصدرا رئيسيًا لخلق فرص العمل الصافية، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار والتماسك الاجتماعي، وعلى هذا الأساس عملت الكثير من الحكومات على إعداد الكثير من البرامج والآليات لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها البرنامج الذي أعدته الحكومة الفرنسية سنة 1976 تحت شعار " البطالون أنشئوا مؤسستكم Chômeurs créez votre entreprise ". الذي تم دعمه من خلال ما يسمى بمساعدة البطالين المنشئين لمؤسستهم وقد حقق هذا البرنامج نتائج معتبرة حيث بلغت المؤسسات المنشأة 183000 مؤسسة سنة 1994 وقد استمر هذا الدعم مع تبسيط الإجراءات الإدارية حيث تم سنة 2000 تسجيل 177000 مؤسسة جديدة. وقد ساهمت هذه المؤسسات بنسبة 73% في التشغيل وأكثر من 60% في القيمة المضافة، أما في ايطاليا تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من مجموع المؤسسات العامة وتساهم ب 81% في توفير مناصب الشغل وب 58.8 % في إنشاء القيمة المضافة (OCDE, perspective d'emploi .site Internet .www.cipe.org, 2000)

ونود من خلال الدراسة التالية تحليل عنصرين هامين فيما يتعلق بعلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشغيل وهي حجم المؤسسة، عمر المؤسسة.

### 1-1-4 حجم المؤسسة

توصلت الأدبيات المتصلة بدراسة العلاقة بين حجم المؤسسة والتشغيل والمبنية على بيانات المؤسسات، إلى الاستنتاجات الرئيسية التالية :

- إن العلاقة بين حجم المؤسسة وتوفير فرص عمل جديدة معقدة وغير خطية، خاصة إذا تم اعتبار صافي فرص العمل المتوفرة. وتقدر بعض الدراسات من واقع بيانات الولايات المتحدة الأمريكية أن **ثمانية من بين كل عشر وظائف مولدة** في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينات القرن الماضي، **قد وفرتها مؤسسات صغيرة** لا يتعد عدد العاملين فيها مائة عامل، إلا أن هناك حالات أخرى في إفريقيا وفي أماكن أخرى تكون المؤسسات الكبرى هي المولد الأكبر لفرص العمل(Birch, D. L, 1979)

### 2-1-4 عمر المنشأة

في هذا الخصوص، أكدت بعض نتائج البحوث أن للمنشآت المستحدثة دورا هاما في توفير فرص العمل. وعلى سبيل المثال، أفادت دراسات متعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية بأن معظم فرص العمل التي تم توفيرها في القطاع الخاص في الفترة بين 1980 و2000، هي من قبل مؤسسات

حديثة العهد عمرها أقل من خمس سنوات، حيث وفرت تلك المؤسسات حوالي ثلثي فرص العمل في عام 2007 .وفي هذه السياق توصلت دراسة ضمت 99ٍبلدا وحوالي 48 ألف منشأة تم جمع بيانات حولها خلال الفترة 2006-2010، بغرض تحليل مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي العمالة وتوفير فرص العمل، والنمو، وكذلك مقارنة مساهمة المنشآت حديثة العهد بالمنشآت القائمة، إلى النتائج الرئيسية التالية(Ayyagari et al, 2011 ) :

- مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي حجم التشغيل أعلى في الدول النامية منها في الدول المتقدمة، التي مضى على تأسيسها أكثر من عشر سنوات لديها مساهمة أكبر في إجمالي العمالة في الدول النامية تبلغ حوالي 7.23 في المائة Haltiwanger John, Ron S. Jarmin, and Javier) (Mirand, 2010 لو تم تثبيت عمر المؤسسة فإن حصة المنشآت الصغيرة في التشغيل هي الأكبر، أما إذا تم تثبيت حجم المؤسسة، فإن المنشآت الناضجة لها حصة أكبر بالمقارنة مع باقي فئات العمر الأخرى؛

- أما بالنسبة للمساهمة في نمو التشغيل، فوجد المؤلفون أن المؤسسات الصغيرة والناضجة لديها معدلات نمو أعلى في توفير فرص العمل الجديدة، كما أن للمنشآت الصغيرة وحديثة العهد مساهمة هامة في توفير فرص عمل جديدة، بمتوسط يبلغ 10 في المائة. أما مساهمة المنشآت الكبيرة في توفير فرص عمل جديدة، فهي متواضعة جدا.

## 2-4 تطور حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دوره التنموي بصفة عامة ودوره في إيجاد فرص عمل بصفة خاصة، هو هدف هام ومحوري في الجزائر نظرا لدوره الكامن في مكافحة البطالة ومساهمته في تخفيف الضغطٍ الكبير على أسواق العمل في الجزائر نتيجة للعدد الهائل للداخلين الجدد لسوق العمل، اذ تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل الجديدة، ففيما يخص المناصب المستحدثة في إطار تشجيع المبادرات المقاولاتية في إطار القروض المصغرة لإنشاء المؤسسات، لم يكن عددها كبيرا، إذ بلغ تعداد تلك المؤسسات في 2020/12/31 : 1231073 مؤسسة موزعة كالاتي (1230844): مؤسسة خاصة، (229) مؤسسة عمومية .الملاحظ أن تلك المؤسسات، غالبيتها مؤسسات مصغرة، تشغل أقل من 10 عمال، ناهيك عن قلة جدواها الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق باستحداث الوظائف و المحافظة عليها، فالتحول نحو اقتصاد السوق يرتكز على مساهمة القطاع الخاص و المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة تحديدا، " وقد بلغ عددها على المستوى العالمي في 2014 ما بين 420

و 510 مليون مؤسسة ".فهذه المؤسسات تمثل نحو (90)%من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه بنسبة (46)%من الناتج المحلي العالمي و توفر ما بين(40-80 )% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو(85)%و(51% ) من إجمالي الناتج المحلي في كل من انكلترا و الولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب. (عبد الحليم ، 2017)

أما في الجزائر و منذ البدا في تنفيذ سلسلة مخططات تستهدف توفير وظائف للعاطلين عن العمل، وخريجي الجامعات، والحد من هجرة الشباب إلى الخارج و توطين الكفاءات العلمية، والقضاء على البطالة التي بلغت حسب آخر التقارير نسبة % 12.55 سنة 2020 بعدما كانت تقارب % 30سنة1999، وقد كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في هذا التراجع، فالمجهودات التي ما فتئت تبذلها الوزارة في هذا الإطار والتطور الملحوظ الذي شهده القطاع، انعكس على العدد المتزايد لهذه المؤسسات، وكذا قدرتها على توفير عدد هائل من مناصب الشغل والتخفيف من حدة ظاهرة البطالة، وعليه في هذا الإطار سنتطرق إلى تطور حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتحليل مساهمة هذا النوع من المؤسسات في التشغيل الكلي، حيث يتضح ذلك كالآتي:

**جدول رقم (04): تطور حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002 - 2020**

| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *التشغيل الكلي | 9327492 | 9544296 | 9764162 | 9985162 | 10196157 | 10401603 | 10600179 |
| **تشغيل م ص م | 538055 | 550386 | 838504 | 1157856 | 1252707 | 1355399 | 1540209 |
| النسبة% | 5,77 | 5,90 | 8,99 | 12,41 | 13,43 | 14,53 | 16,51 |
| *السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| *التشغيل الكلي | 10801299 | 11074291 | 11295172 | 11532688 | 12003273 | 11584915 | 11878705 |
| **تشغيل م ص م | 1546584 | 1625686 | 1724197 | 1848117 | 2001892 | 2157232 | 2371020 |
| النسبة% | 16,58 | 17,43 | 18,49 | 19,81 | 21,46 | 23,13 | 25,42 |
| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| *التشغيل الكلي | 11878705 | 12178728 | 12464041 | 12589364 | 12716548 | 12231916 | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تشغيل م ص م | 2371020 | 2 540 698 | 2655470 | 2 724 264 | 2 885 651 | 2989516 | |
| النسبة% | 25,42 | 27,24 | 28,47 | 29,21 | 30,94 | 32,05 | |

**المصدر**: (بنك الجزائر، 2018)، (البنك الدولي، 2020): (وزارة الصناعة، 2022)

من خلال الجدول أعلاه يتضح التطور المضطرد الايجابي لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الكلي خلال الفترة (2002-2020)، حيث نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم خلال فترة دراسية خلق2.451.461 منصب عمل و ترجع هذه الزيادة في مناصب الشغل إلى نمو المؤسسات ص وم الخاصة التي تشغل أكثر من 98 %من العمال فقد انتقلت نسبة المساهمة من 5,77 % سنة 2002 إلى 32,05 % سنة 2020، وقد لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI دورا فعالا في استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن كمثال استخلاص أعداد المشاريع بحسب قطاعات النشاط خلال 2019، حيث أسهمت هذه الوكالة في تمويل 3029 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 797138 مليون دينار، هذه المشاريع مجتمعة ساهمت في توفير 77389 منصب عمل (ONS, Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2019, n° 36, , 2020)

وكذلك الامر فيما يخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC ، بلغت أعلى نسبة زيادة بين سنتي 2004 و2005 بـ38 %وأدنى نسبة زيادة بين سنتي 2008 و2009 بـ4,0، %كما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط أكثر من 10، %وهذا ما ساهم في انخفاض معدلات البطالة التي انتقلت من 30.27 % سنة 2001 الى3.15 %سنة 2005 لتصل إلى 10 %سنة 2010 و2,11 %سنة 2015، متوسط ما توظف كل مؤسسة 2.45 أي ما بين 2 و3 عمال. وهذا مؤشر يوحي بالدور الايجابي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة و بالأثر الإيجابي لسياسة دعم هذا النوع من المؤسسات لأجل خلق الثروة و مكافحة البطالة عبر المخططات التنموية المعتمدة، إلا أن هذه المعدلات تؤكد بأن هذا النوع من المؤسسات لا يزال بعيدا عن لعب دور رئيسي في الاقتصاد الجزائري، و أن الجزائر لا تزال بعيدة عن معدلات الدول الرائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حسب منظمة العمل التعاون والتنمية الاقتصادية، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 2 / 3 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان

والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من اسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وايرلندا (OCDE, Perspectives de l'OCDE sur les PME , 2000)

آما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال وبأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، وفي اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عام 2002 الى قرابة 81 بالمئة من مجموع عدد العمال فيها، ففي فراسا مثلا : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 48.3% من التشغيل الكلي المأجور (منها 19.2% مساهمة المؤسسات المصغرة و29.1% مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) (Projet de Loi de Finances , 2017)

إن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل عرفت تحسنا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 5.77 %سنة 2200 إلى 17.43 %سنة 2010، لتصل إلى 32.05 %سنة 2020، ولكنها تبقى دون المستوى الذي يحققه هذا القطاع في الدول المتقدمة وحتى النامية، فحسب),(Ayyagga & nd Demirguc-ku, 2003 ) تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 65 % من مناصب العمل الكلية في الدول ذات الإيراد العالي بينما تتجاوز هذه النسبة في الدول ذات الإيراد المتوسط والمنخفض 55%، 30% على التوالي .وعلى سبيل المقارنة تقدر نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي التشغيل: 56 %في تونس، المغرب 50%، تركيا 76%، جنوب افريقيا 60 %، بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي 67 %، حيث نجد هذه النسبة في ألمانيا تساوي 62.5 %، الدانمارك 65 %، اليونان 86.5%، بولونيا% 79,3، مالطا68.9% ( بوقادي و مطاي، 2018)

**الخلاصة**

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد احتلت أهمية كبيرة في أي اقتصاد سواء كان متطورا أو ناميا، وذلك من خلال دورها الفعال في جذب المدخرات، وتحقيق التوازن الجهوي ودورها في تشجيع الصادرات، بالإضافة إلى مساهمتها في مجال الابتكارات .وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، مثل : سهولة تأسيسها وقلة رأس مالها، وتواضع إمكانياتها ومرونتها الكبيرة من خلال دراستنا هاته حاولنا تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في مكافحة ظاهرة البطالة، حيث توصلنا من خلالها إلى جملة من النتائج أو جزء أهمها كالآتي:

- بذلت الدولة الجزائرية مجهودات معتبرة للنهوض بهذا النوع من المؤسسات من خلال هيأت عمومية داعمة لإنشائها وتوسعة أنشطتها، وعبر برامج تنموية استهدفت خلق الثروة ودعم التشغيل عبر هاته المؤسسات؛
- فبدأ الاهتمام يتزايد بهذا القطاع من خلال إنشاء وزارة خاصة به سنة1994 ، كما كان للقانونين التوجيهيين لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرين سنة 2001 وسعت الجزائر جاهدة إلى تطوير الإطار التشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي كان آخرها القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017.
- النمو المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل يفوق 75% ما بين سنتي 2002 و2020 وفي مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص للعمل وتوفير مناصب شغل– حيث بلغت 32,05% من التشغيل سنة 2020 وبالتالي التخفيف من حدة ظاهرة البطالة.

**قائمة المصادروالمراجع**

Ayyagari et al .(2011) .Small vs. Young Firms across the World: Contribution to Employment, Job Creation, and Growth .World Bank.

Ayyagga, B., & nd Demirguc-ku. (2003). Small and Medium Entreprises across the Globe . A new data ba, 27-28.

Birch, D. L. (1979). The Job Generation Process: Final Report to Economic Development Administration. Cambridge, MA: MIT Program on Neighborhood and Regional Change.

Haltiwanger John, Ron S. Jarmin, and Javier Mirand. (2010). Business Formation and Dynamics by Business Age:. Results from the New Business Demography Statistics.

Ministère de l'Industrie et des Mines .(2018) .Bulletin D'Information statistique, N . 32 : ° Alger: Ministère de l'Industrie et des Mines.

Ministère de l'Industrie et des Mines)) .'N),(33,2018°N) (32,2018°N ,(30,2017° )N),(28,2016°N) ,(26,2015°N) ,(24,2014°N) ,(22,2013°N .(20,2012°N , 4 °N , 6° N ,2019 ,10°n .(36.2020 °Bulletin d'information statistique de la PME .Alger.

OCDE. (2000). OCDE :perspective d'emploi . Récupéré sur site Internet .www.cipe.org.

OCDE .(2000) .organisation de coopération et de développement économique . PARIS . Perspectives de l'OCDE sur les PME .PARIS.

OCDE .(2000) .perspective d'emploi . site Internet .www.cipe.org .OCDE.

OIT. (2000). .Recommandations Internationales en vigueur sur les statistiques du travai . OIT.

ONS. ( 2020). Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année 2019, n° 36, .

ONS. (1995). l'emploi et le chômage, données statistiques, n°226 L'Office National des Statistiques. Alger: L'Office National des Statistiques.

République Française , & Projet de Loi de Finances . (2017). Effort Financier de L'Etat En Faveur Des Petites Et Moyenne Entreprises. France.

البنك الدولي. (2020). إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، 15 عاماً فأكثر (%) - Algeria. تاريخ الاسترداد 08 03, 2022، من البنك الدولي (بيانات):

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.EMP.TOTL.SP.ZS?locations=DZ

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (، العدد 02 بتاريخ 11 يناير . 2017 .). القانون رقم 02/17 : المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القالون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، .

بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، و الوالي فاطة. (المجلد 07/ العدد 03 , 2020). آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، صفحة 527.

بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

جلال عبد الحليم . (2017). اتجاهات سوق العمل في الجزائر. فريق وحدة البحث في تنمية و إدارة املوارد البشرية المجلد 08، صفحة 286.

حاشي امعمر الازهر. (2021). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر- دراسة ميدانية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة الجيلالي اليابس .

حسن حسن علي. (1989). المجتمع الريفي و الحضري. الاسكندرية.

حسين رحيم، و يحي ادريس. (2006). أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم و تأهيل المؤسسات ص و م حالة الجزائر. مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (صفحة 16). الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير - جامعة حسيبة بن بوعلب.

ربيعة بوقادي، و عبد القادر مطاي. (2018). تقييم اداء قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14/ العدد 19، صفحة 280.

شريف بوقصبة. (2017). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة بالجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 13، صفحة 150.

عبد الرحمان واخرون ياسر. (2018). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة نماء للاقتصاد والمالية العدد الثالث - الجزائر-، صفحة 229.

علي حسين مجيد، و عفاف عبد الجبار. (2004). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: دار وائل للنشر.

مبطوش العلجة واخرون. (2019). محاولة نمذجة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقضاء على مشكل البطالة في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر والجزائر (2000-2018). المؤتمر الدولي الثالث إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية في ضوء خطط التنمية المستدامة الغردقة، (صفحة 4). مصر.

محمد زبير. (بدون سنة نشر). التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر. صفحة 11.

مصطفى بورنان . (2014). حاضنات الاعمال بين الدعم والتأهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مجلة دراسات - العدد الاقتصادي 5(2)، صفحة 160.

بطالة اجمالي (نسبة مئوية من اجمالي القوى العاملة(02, 2022).) ,International Labour Organization ILOSTAT database. تاريخ الاسترداد 10 مارس, 2022، من البنك الدولي (بيانات): https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

وزارة الصناعة. (2022). تطور حجم تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2002 -2020). الجزائر.